دور الخصخصة في تحقيق التنمية فى سنغافورة

The role of privatization in achieving development in Singapore

بحث مُقدّم من :

أ.د / أسامة محمود عويضة

أستاذ الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة
جامعة الزقازيق

الباحثة / كريمة محمد عبد العظيم

٢٠٢٠

دور الخصخصة في تحقيق التنمية فى سنغافورة

أ.د/أسامة محمود عويضة ١& د/ كريمة محمد عبد العظيم ٢

١. أستاذ الاقتصاد - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق
٢. باحثة دكتوراة - معهد الدراسات والبحوث الأسيوية

مُلخص

تُعتبر تجربة سنغافورة فى التنمية تجربة ناجحة ، حيث كانتواحدة من أفقر البلدان في أسيا خلال الستينيات من القرن الماضي. ولكن منذ ذلك الحين، حولت نفسها إلى واحدة من أكثر الاقتصادات تقدماً بثالث أعلىمستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم بعد قطر ولوكسمبورغ. و قد مرت سنغافورة عبر مراحل عديدة في هذا المسار المذهل من التنمية، حيث بدأت بالتصنيع الخفيف ثم انتقلت إلى صناعات أكثر تطوراً قبل التحول إلى مركز إقليمي للتجارة والخدمات المالية.وتبحث الدراسة الحالية دراسة أثر الخصخصة على تحقيق التنمية المستدامة في سنغافورة حيث أوضحت المعايير الاقتادية والاحصائية الأثر الايجابى للخصخصة على التنمية فى سنغافورة .

الكلمات المفتاحية : الخصخصة ، التنمية ، تقدير العلاقة

١. مقدمة :

عمليات الإصلاح الاقتصادي قد أصبحت من الاستراتيجيات الضرورية لكل بلد عربي يعاني اختلالات متراكمة في مؤسساته الإنتاجية المسيطر عليها من قبل القطاع العام، فإن إصلاح هذا القطاع عن طريق نقل ملكيته إلى القطاع الخاص أصبح يمثل هدفاً متميزاً ينبغي أخذه بعين الاعتبار، في وقت ثبت فيه بشكل عملي عدم كفاءة القطاع العام في تحقيق أهداف الدولة في النمو والتقدم بشكل أمثل. إذ بعد التصحيحات المستمرة لحالات الخلل المتراكمة والمستعصية وتعقد المشاكل لدى مؤسسات القطاع العام من خلال دعمها عن طريق القروض والمساعدات من دون جدوى بهدف عدم الاضطرار إلى غلقها،

٢. مشكلة الدراسة :

يُعتبر الهدف الرئيسى من الاتجاه نحو الخصخصة هو التغلب على مشكلات القطاع العام والمتمثلة أساساً فى انخفاض الإنتاجية وتدنى العوائد المستقبلية والرغبة فى تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومات ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم الخصخصة بصورة محددة – فقد أصبح من الصعوبة حصر كافة الأساليب أو الطرق التى تستخدمها الدول فى خصخصة أصولها ومؤسساتها العامة حيث يتأثر اختيار أى دولة لطريقة أو أكثر لاتباعها بمجموعة من الاعتبارات منها نية الدولة فى التحول إلى القطاع الخاص ومدى وضوح هذه النية ومدى السرعة المرغوبة فى التحول والمرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدولة إلى غير ذلك من الاعتبارات .

٣. أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى تحليل دور الخصخصة فى تحقيق التنمية الإقتصادية فى سنغافورة، وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية:

١- تناول الإطار النظرى لمفهوم الخصخصة وأنواعه وأهميته .

٢- تحليل الاتجاه العام للمتغيرات الاقتصادية فى سنغافورة .

٣- منهج البحث:

إن الأساس المستخدم في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي القياسي.

أما المنهج الوصفي: فيتعلق بالوضع الاقتصادي االسنغافورى بشكل عام عن واقع التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، **والمنهج التحليلي القياسي:** رجوعا للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تخصصت في هذا المجال والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الخصخصة ومؤشرات التنمية الإقتصادية وهذه الدراسة سوف تستخدم نموذجا إحصائيا للتعرف على تأثير الخصخصة على المؤشرات المالية ومؤشرات الإقتصادية فى سنغافورة

أساليب التحليل الإحصائى:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة هى:

١- الاتجاه الزمنى العام لدراسة تطور المؤشرات المالية والإقتصادية

٢- الإنحدار الخطى البسيط لقياس أثر الخصخصة الأجنبى على التنمية الإقتصادية

٤- أهمية الدراسة:

أصبحت برامج الخصخصة تمثل فكراً أساسياً فى توجهات المؤسسات الدولية تجاه الدول النامية، فقد شرعت تلك المؤسسات بتقديم مساعدات مباشرة للعديد من الدول لتطبيق الخصخصة، وقد تمثل ذلك بصفة خاصة فى مجموعة البنك الدولى الذى لم تقتصر مساعداته على توفير الموارد المالية بل تجاوز ذلك بتقديم مساعدات فنية، وأصبحت الخصخصة شرطاً أساسياً من الشروط التى وضعها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سياق التمهيد لإعادة جدولة ديون الدولة النامية (طبقاً لقواعد نادى باريس ونادى لندن) ذلك أن هاتين المؤسستين تريان أنه لتجنب مصاعب خدمة الديون ومشكلات ميزان المدفوعات مستقبلاً فإن تلك البلاد تحتاج لإعادة هيكلة اقتصاداتها لكى تتمكن من زيادة كفاءة تشغيل وتخصيص الموارد وأنه يلزم لذلك خدمة من السياسات النقدية والمالية مع برنامج للتكيف الهيكلى يأتى ضمن أهم مكوناته الخصخصة، لذلك تتمثل أهمية هذه الدراسة فى إيضاح أثر الخصصة على الإقتصاد السنغافورى لإظهار أهمية التوسع في تطبيقها.

٦. فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية واحدة وهى :

- للخصخصة دور فى تحقيقالتنمية الاقتصادية فى سنغافورة .

٧.حدود الدراسة :

تتركز الحدود المكانية للدراسة فى دولة سنغافورة ، و تمتد الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٨م)

٨. **خطة الدراسة :** تشتمل هذه الدراسة على أربعة مباحث هى كالتالى :

-المبحث الأول : الخصخصة والتنمية الأقتصادية.

-المبحث الثانى : التنمية الاقتصادية فى سنغافورة فى ظل الخصخصة .

-المبحث الثالث : تحليل المُتغيرات الاقتصادية فى سنغافورة .

- المبحث الرابع : دور الخصخصة فى التنمية المُستدامة فى سنغافورة .

المبحث الأول : الخصصة والتنمية الإقتصادية

تهدف سياسة الخصخصة إلى الاعتماد على المبادرات الفردية والقطاع الخاص بشكل واسع ، وهذا ما يعد أحد صور التحرير الاقتصادى ، حيث يعنى التحرير الاقتصادى الاتجاه نحو اطلاق أليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة فى الاقتصاد القومى ، وبهذا تشكل سياسة الخصخصة ركناً أساسياً من أركان التحرير الاقتصادى والتى تعتمد على تحرير السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية ، وهى تتبلور فى تحرير كل من[1] :

١) أسعار السلع والخدمات فى السوق .

٢) سياسات التوزيع .

٣) سوق العمل .

٤) الدخول والخروج من السوق .

٥) قطاع التجارة الخارجية .

٦) النظامين المالى والنقدى .

٧) التحول إلى تقوية القطاع الخاص.

والجدير بالملاحظة أن التحول من أى نظام اقتصادى واجتماعى إلى نظام أخر ينطوى على تغيير نمط الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة بحيث يكون هو النمط السائد الذى يشكل ملامح النظام الاقتصادى حيث تتباين الأنظمة وفقاً لنمط الملكية السائد بها ويثار الجدل حول أسبقية التطبيق لسياسات التحرير الاقتصادى وسياسة الخصخصة على أساس أن الخصخصة لا يمكن ان تنجح دون تحرير اقتصادى[2] وتهيئة البيئة الاقتصادية وأيضاً التحرير الاقتصادى لا يمكن أن يكون ناجحاً دون الأخذ بسياسة الخصخصة ، كما أنه لا يوجد نموذج معين يهتدى به لترتيب التغييرات الجذرية التى ليست لها سابقة فى التاريخ حيث أن هذه التغييرات تختلف عن التحولات التى حدثت فى بداية القرن السادس عشر فى دول أوروبا الغربية إبان نشأة النظام الرأسمالى الذى قام على انقاض النظام الاقطاعى والذى واكب ظهوره وتعضيده ، وتوافر شروط ومقومات قيامه كنظام اقتصادى واجتماعى مع تباين الأنظمة السائدة فى العالم

فيطرح البدء فى اصلاح الاقتصاد الكلى[3] وبناء السوق بتحرير أجهزة الانتاج والتوزيع والأسعار وسوق العمل والنظام المالى والنقدى ، ثم يلى ذلك عمليات نقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فى مرحلة تالية خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الكبيرة ، أما عمليات نقل الملكية فى قطاع الزراعة وتجارة التجزئة والمساكن فلا خوف على إمكانية اتمامها فى بداية عمليات التحول فى المرحلة الأولى .

فعندما تمت المرحلة الأولى من الخصخصة بسرعة وفى فترة اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادى وبدون اتخاذ تدابير لتحسين هيكل حوافز القطاعات المحولة للقطاع الخاص ، أفلست كثير من المنشآت التى حولت للقطاع الخاص وهذا ما يؤكد من الناحية العملية عدم التوصل إلى الكفاءة الاقتصادية ما لم يكن تطبيق

---

(1) البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ، ١٩٩١ ، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

(2) المرجع السابق ، ص ١٨٢.

(3) آلان والترز : التحرير الاقتصادى والتخصصية ، نظرة عامة ، بدون سنة نشر.

تهدف سياسة الخصخصة إلى الاعتماد على المبادرات الفردية والقطاع الخاص بشكل واسع ، وهذا ما يعد أحد صور التحرير الاقتصادى ، حيث يعنى التحرير الاقتصادى الاتجاه نحو اطلاق آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة فى الاقتصاد القومى ، وبهذا تشكل سياسة الخصخصة ركناً أساسياً من أركان التحرير الاقتصادى والتى تعتمد على تحرير السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية ، وهى تتبلور فى تحرير كل من[1] :

١) أسعار السلع والخدمات فى السوق .

٢) سياسات التوزيع .

٣) سوق العمل .

٤) الدخول والخروج من السوق .

٥) قطاع التجارة الخارجية .

٦) النظامين المالى والنقدى .

٧) التحول إلى تقوية القطاع الخاص.

والجدير بالملاحظة أن التحول من أى نظام اقتصادى واجتماعى إلى نظام أخر ينطوى على تغيير نمط الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة بحيث يكون هو النمط السائد الذى يشكل ملامح النظام الاقتصادى حيث تتباين الأنظمة وفقاً لنمط الملكية السائد بها ويثار الجدل حول أسبقية التطبيق لسياسات التحرير الاقتصادى وسياسة الخصخصة على أساس أن الخصخصة لا يمكن ان تنجح دون تحرير اقتصادى[2] وتهيئة البيئة الاقتصادية وأيضاً التحرير الاقتصادى لا يمكن أن يكون ناجحاً دون الأخذ بسياسة الخصخصة ، كما أنه لا يوجد نموذج معين يهتدى به لترتيب التغييرات الجذرية التى ليست لها سابقة فى التاريخ حيث أن هذه التغييرات تختلف عن التحولات التى حدثت فى بداية القرن السادس عشر فى دول أوروبا الغربية إبان نشأة النظام الرأسمالى الذى قام على انقاض النظام الاقطاعى والذى واكب ظهوره وتعضيده ، وتوافر شروط ومقومات قيامه كنظام اقتصادى واجتماعى مع تباين الأنظمة السائدة فى العالم

فيطرح البدء فى اصلاح الاقتصاد الكلى[3] وبناء السوق بتحرير أجهزة الانتاج والتوزيع والأسعار وسوق العمل والنظام المالى والنقدى ، ثم يلى ذلك عمليات نقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فى مرحلة تالية خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الكبيرة ، أما عمليات نقل الملكية فى قطاع الزراعة وتجارة التجزئة والمساكن فلا خوف على إمكانية اتمامها فى بداية عمليات التحول فى المرحلة الأولى .

فعندما تمت المرحلة الأولى من الخصخصة بسرعة وفى فترة اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادى وبدون اتخاذ تدابير لتحسين هيكل حوافز القطاعات المحولة للقطاع الخاص ، أفلست كثير من المنشآت التى حولت للقطاع الخاص وهذا ما يؤكد من الناحية العملية عدم التوصل إلى الكفاءة الاقتصادية ما لم يكن تطبيق

---

(1) البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ، ١٩٩١ ، ص ص ١٨١ ــ ١٨٢.

(2) المرجع السابق ، ص ١٨٢.

(3) ألان والترز : التحرير الاقتصادى والتخصصية ، نظرة عامة ، بدون سنة نشر.

الخصخصة مسبوقا بسياسات التحرير الاقتصادى أولا للعمل على إزالة القيود على قوى السوق لأن ضغط المنافسة هى التى تؤدى للبحث عن وسائل خفض التكلفة وزيادة وجودة الانتاج.

ومن ناحية أخرى فربط نجاح التحرير الاقتصادى فى مرحلة أولى ثم تطبيق الخصخصة من أجل زيادة المنافسة فى السوق من خلال منافسة المشروعات الخاصة ، مردود عليه أن المرحلة الأولى للتحرير الاقتصادى التى ترعاه الحكومة وتسعى إلى نجاحه ، ويتطلب أن تقوم الحكومة بترك الشركات العامة للمنافسة وأن تتصدى لعمليات إجهاض المنافسة فى السوق ، وقد يتطلب هذا التخلى عن سياسة تقديم التمويل الحكومى المدعم من الحكومة لشركات القطاع العام[4]. كما يتطلب ضمان السلوك التنافسى وضع قواعد تنظيمية تحبط أى محاولة تمنع المنافسة فى السوق ، ولهذا نرى أن الرأى الثانى القائل بضرورة البدء بسياسة التحرير الاقتصادى لتهيئة السوق وأن يتبعها تطبيق الخصخصة وفقاً لبرامج ملائمة هو الأقرب لواقع وظروف الدول النامية وأيضاً الأقرب لتطبيقات النظرية الاقتصادية.

المبررات الاقتصادية للخصخصة:

وتعتبر قضية الخصخصة أو دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القطاع الزراعي في الدول النامية من القضايا المهمة التي أثارتها تجربة التحرير والتعديلات الهيكلية،وتدور المناقشات في هذا الخصوص حول محورين أساسيين يتمثلان في مبررات الخصخصة على أساس خفض الأنفاق الحكومي وأيضاً على أساس رفع الكفاءة الاقتصادية.

أولاً: خفض الأنفاق الحكومي[1] :

يعد الهدف من خفض الأنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد في المدى البعيد. وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة. وفي مثل هذه الحالة، فأن تبرير عملية الخصخصة بخفض الأنفاق الحكومي يعتبر مقبولاً. يعتقد أيضاً أن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من ناحية هيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فأنه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الأنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضرورياً. وبدلاً من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشط محدود بكفاءة عالية ، ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الأدبيات تشير إلى انه في الغالب على المدى القصير، تذهب الوفورات التي تحققها الدول النامية في إنفاقها العام لخدمة الديون ولا يتوقع إن تؤدي عائدات عملية الخصخصة إلى زيادة الأنفاق على المجالات ذات الأولوية في المدى القريب.

ثانياً: زيادة الكفاءة الاقتصادية[1] :

---

(4) د. يسرى العطار : **هيكلة المشروعات العامة قبل الخصخصة** ، بحث منشور ، بيت المال ، مقدم إلى مؤتمر الكويت ، 1998م.

(1) المحجوب رفعت، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية ن القاهرة ١٩٧١ ص ٢٢.

(1) خضور رسلان، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري. ضمن أعمال الندوة الاقتصادية السورية – الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ١٩٩٧ ص٢٦.

يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام ، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح. هذا وان الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة. وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها. ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكميه بأدنى حد من التكاليف أو بإنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس التكاليف. واستناداً على ذلك، فأن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة التوزيعية وأيضا على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية.

يعتقد مؤيدو الخصخصة بأن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة. وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها أن المؤسسة العامة غالباً ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي إلى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي إلى تحقيق الحد الأعلى من الإنتاج. ويعتقد المؤيدون أيضاً بأن المؤسسة العامة غالباً ما تتحصل على رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي إلى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية. وترى مدرسة حقوق الملكية أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفاً في حالة الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح ،يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.

وتقول وجهة نظر أخرى في أدبيات الخصخصة، أن عدم كفاءة القطاع العام يرجع في الحقيقة إلى عدة أسباب لا علاقة لها بالمسببات الاقتصادية. فكما هو معلوم أن للمؤسسات العامة أهدافاً اجتماعية غالباً ما يتضارب تحقيقها مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، فمثلاً في الغالب ما يتضخم هيكل المؤسسات العامة بهدف خلق فرص للعمالة. وفي هذه الحالة فهي تساهم في أعاده توزيع الدخل بصورة أفضل وفي تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية، ولنفس الأسباب فأن المؤسسات العامة لا تعتمد الأسس التجارية في عملها بل تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية،كذلك أن أدارة مؤسسات القطاع العام تعاني من الروتين والبيروقراطية مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها.

وكما تقول الأدبيات، فإن للخصخصة مدلولات هامة فيما يتعلق بالكفاءة التوزيعيه للموارد، والتي يمكن تحقيقها حينما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية. غير أن البعض يرى أن الشرط الأساسي لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد تحت ضل الخصخصة هو حرية حركة المنشآت، بحيث تخرج من القطاعات ذات العائد الضعيف إلى القطاعات الأكثر ربحية. وتجد بعض الأدبيات صعوبة في تقبل الاعتقاد السائد بأن كفاءة توزيع الموارد سوف تتحسن بتطبيق الخصخصة،حيث تعتبر الكفاءة التوزيعية أحد مهام هيكل السوق وليس شكل الملكية [5]. ويرى هؤلاء أن درجة التنافس في القطاع المعني لها وقع إيجابي أكثر من الخصخصة، وبالتالي فأن زيادة درجة التنافس بالتقليل من المؤسسات الاحتكارية يصبح هدفاً هاماً في سبيل تحقيق مكتسبات الكفاءة الكلية،وبطريقة أكثر وضوحا"،فأن تحويل المؤسسات الاحتكارية العامة إلى مؤسسات احتكارية خاصة سوف لن يؤدي إلى تحسن في الكفاءة التوزيعية [6].

المبحث الثانى : التنمية الاقتصادية فى سنغافورة فى ظل الخصخصة :

اشتملت المرحلة الأولى من التنمية في سنغافورة على تعبئة كبيرة للمدخلات لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة للصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير وكانت المدخرات الوطنية هي الممول الأول لهذه المرحلة ثم جاء دور الاستثمار الأجنبى مما ساعد على تراكم رأس المال ورفع حصة الاستثمار في الناتج العام من ١٠% عام ١٩٦٠ إلى ٤٠% في الثمانينيات طبقاً لتقارير البنك الدولى، كما عززت سنغافورة من القيمة المضافة لمنتجاتها من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات، والمواد الكيميائية، والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطور جنبا إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات، وخاصة الخدمات المصرفية.

كما وضعت سنغافورة استراتيجيتين، تعتمد الأولى على استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة. بينما ترتكز الاستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي. كما يصنف البنك الدولي سنغافورة في المرتبة الأولى في العالم في تقريرها عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال.

اسهمت هذه الخطوات في تأسيس بنية مالية متطورة تمثلت في قيام العديد من المصارف الاوربية في انشاء فروع لها في سنغافورة من اجل تسهيل التحويل القصير الاجل اللازم للتجارة الأمر الذي فسح الطريق امام السنغافوريين ذوي الاصول الصينية في تأسيس مصارف محلية تشابه من حيث آليات عملها وتشكيلها وادارتها البنوك الاوربية ،وقد ارتفع عدد هذه البنوك من ٣٦ بنكاً في العام ١٩٦٨ الى ٥٥ بنكاً في ثمانينيات القرن الماضي فضلاً عن وجود ١١٦ بنكاً عالمياً مما جعل سنغافورة واحدة من اهم المراكز العالمية في التبادلات المالية الدولية المرحلة الثانية : ١٩٨٠-١٩٩٠

ان اوجه القصور الذي واجه عملية التنمية خلال عقدي ستينات وسبعينات القرن الماضي اعطى لسنغافورة الذريعة للانتقال لمرحلة جديدة من التنمية تعتمد على نمو انتاجية المدخلات بدلاً من زيادة حجمها ،لذا اعتمدت سنغافورة است ارتيجية قائمة على مرتكزين الاول :تقوم على استي ارد احدث التطوارت التكنولوجية العالمية من اجل زيادة انتاجية أرس المال والعمالة من خلال تشجيع الاستثما ارت الاجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الاجنبية بوصفها الوسيلة المثلى لنقل المعارف والعلوم ،الثاني :توفير البيئة القانونية والفكرية والحوكمة الرشيدة ورعاية المواهب المكتسبة من اجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي .

وقد عرفت سنغافورة في بداية عقد الثمانينيات ماسُمي بثورة الكومبيوتر عندما اتخذت الحكومة قرار بنشر الكمبيوتر في المؤسسات التعليمية المختلفة بناء على تقرير لجنة وزارية كلفت بدارسة هذا الموضوع واعطاء أريها فيه مما حول سنغافورة تدريجياً الى مركز دولي لب ارمج الكمبيوتر يستوعب ما يقرب من ربع حجم العمالة في البلاد ،نتيجة لذلك ازداد دخل سنغافورة من تصدير هذه البرامج من ٧٠ مليون دولار في العام ١٩٨١ الى ٢٧٨ مليون د ولار امريكي في العام ١٩٩٤.

وقد تطورت استيراتيجة تقانة المعلومات في سنغافورة بشكل كبير بعد ان وضعت الدولة خطة قومية قسمت على مرحلتين :

المرحلة الاولى : تغطي السنوات مابين ١٩٨٦ -١٩٩٠ والتي سعت فيها الخطة الى تحقيق هدفين هما تطوير صناعة تقانة المعلومات لكي تصبح صناعة ذات صفة تصديرية ،وتحسين انتاجية الاقتصاد القومي من خلال التطبيقات الواسعةلتقانة المعلومات ، نمت صناعة تقانة المعلومات وازدهرت بشكل كبير لاسيما في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي من خلال ازدياد عدد الشركات المحلية المتخصصة في هذا المجال وقدرتها ونجاحها في تصدير بضاعتها الى دول اسيا وأوربا والولايات المتحدة .

المرحلة الثانية : وهي التي انطلقت مع بداية التسعينات بهدف تحويل سنغافورة تحويل الى جزيرة ذكية من خلال اعتماد خطة اطلق عليها اسم (الخطة العامة لتقانة المعلومات ٢٠٠٠) بحيث تدخل المعلومات كل جانب من جوانب الحياة في سنغافورة من خلال بنية اساسية متقدمة لرجال الاعمال والبائعين والمهندسين وربات البيوت والطلاب لتمكينهم من اكتساب المعلومات واستيعابها من مصادر متنوعة وباشكال مختلفة ،وقد استندت هذه الخطة في عملها على نظام واسع من الشبكات والصوتيات والحاسبات الالكترونية وغيرها .

ويبدو ان سنغافورة وضعت من وارء هذه الخطة اهدافاً تسعى من خلالها الى ان تصبح المركز العالمي لخدمات رجال الاعمال والخدمات والنقل والمواصلات في منطقة جنوب شرق اسيا ،فشبكة الاتصالات الالكترونية الواسعة في سنغافورة سوف تساعد رجال الاعمال على تحويل انشطتهم الصناعية كثيفة المعرفة الى سنغافورة حيث تتوفر البنية الاساسية المعلوماتية مما يولد مزيد من القيمة المضافة في قطاع الموانئ والمطارات بطريقة تؤدي الى ترشيد تحركات المسافرين والبضائع ،وجهت سنغافورة جهودها خلال هذه المرحلة من اجل تسريع وتيرة التحديث في مجال التقانة من خلال زيادة انشطة البحث والتطوير

لغرض تحسين جودة المنتجات والخدمات وتطويرها ،وهدفها من ذلك هو تصدير المعرفة التقانية التي تتوافق مع ظروف البلدان النامية والتي عادة ما تقدم في شكل خدمات استشارية ،والتوجه نحو التصدير كان مبعثه بدرجة اساسية هو محدودية السوق المحلية ،وتوفر قوة العمل ذات المهارة التقانية الجيدة ،مما جعل سنغافورة تعمل على تطوير ميزتها التنافسية في هذا المجال عبر تركيز جهودها في انشطة البحث والتطوير التطبيقية ورفع مستوى انتاجيتها لكي تحافظ على مستوى متقدم على الصعيد العالمي وتحقيقاً لهذه الغاية قامت بانشاء المجلس الوطني للانتاجية في العام ١٩٨١ .

المبحث الثالث : تحليل المُتغيرات الاقتصادية فى سنغافورة :

قامت الباحثة بتحليل بعض المُتغيرات الإقتصادية فى سنغافورة مثل الناتج المحلى الاجمالى والدخل القومى وصافى الصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر على النحو التالى :

١- تطور الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨):

ومن الجدول رقم (١) نلاحظ عدم الإستقرار فى الناتج المحلـــى الإجمـــالى فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) حيث تأرجحت قيم الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -١٤,٤% و٢٢,٩%.

جدول رقم (١) تطور الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

السنوات	اجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	معدل التغير السنوى %
1994	38899.86	-
1995	45473.13	16.9
1996	52157.48	14.7
1997	60644.92	16.3
1998	73775.66	21.7
1999	87891.56	19.1
2000	96400.97	9.7
2001	100163.6	3.9
2002	85707.55	-14.4
2003	86285.33	0.7
2004	95835.97	11.1
2005	89285.09	-6.8
2006	91941.79	3.0
2007	97002.31	5.5
2008	114186.6	17.7
2009	127417.9	11.6
2010	147794.1	16.0
2011	179981.1	21.8
2012	192231.2	6.8
2013	192406.4	0.1
2014	236420.3	22.9
2015	275369.8	16.5
2016	289941.1	5.3
2017	302245.9	4.2
2018	307871.9	1.9

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الإقتصادية، (١٩٩٤-٢٠١٨)

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة من خلال معادلـــة الإنحـــدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ١٠٦٠٤,٢٤ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة بمقدار ١٠٦٠٤,٢٤ مليون درهم وبلغت قيمة ت المحسوبة ١١,٦٩ وهـــى معنويـــة عنـــد

مستوى معنوية ٠,٠١ ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٥٥٩ مما يعنـــى أن الفتـــرة ١٩٩٤-٢٠١٨ ساهمت فى تغيير الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة بمقدار ٨٥,٥٩% وبلغـــت قيمـــة ف المحســـوبة ١٣٦,٦١ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$Y = ٨٣٨,٠٨ + ١٠٦٠٤,٢٤X$

$(٠,٠٦٢) \quad (١١,٦٩)^{**}$

$R^2 = ٠,٨٥٥٩ \quad F = ١٣٦,٦١^{**}$

٢- تطور الدخل القومى الإجمالى فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨):

ومن الجدول رقم (٢) نلاحظ عدم الإستقرار فى الدخل القومىالإجمالى فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) حيث تأرجحت قيم الدخل القومى الإجمالى فى سنغافورة بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تللك الفترة بين -١٤,٤% و٢٢,٩%.

جدول رقم (٢) تطور الدخل القومى الإجمالى فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

السنوات	إجمالي الدخل القومى (القيمة الحالية بالدولار الأمريكى)	معدل التغير السنوى %
1994	38508.86	
1995	44786.32	16.3
1996	52188.61	16.5
1997	59365.36	13.8
1998	73871.37	24.4
1999	88526.61	19.8
2000	95709.21	8.1
2001	102125.34	6.7
2002	86972.13	-14.8
2003	87262.70	0.3
2004	95248.60	9.2
2005	88350.40	-7.2
2006	89368.17	1.2
2007	93639.23	4.8
2008	106145.54	13.4
2009	118992.55	12.1
2010	142546.01	19.8
2011	174303.57	22.3
2012	183560.67	5.3
2013	183490.07	0.0
2014	235074.91	28.1
2015	269088.32	14.5
2016	281485.64	4.6
2017	292990.01	4.1
2018	298590.98	1.9

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الإقتصادية، (١٩٩٤-٢٠١٨)

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة من خلال معادلـــة الإنحـــدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ١٠١٦٩,١٩ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الدخل القومى الإجمالى فى سنغافورة بمقدار ١٠١٦٩,١٩ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١١,١٥ وهـــى معنويـــة عنـــد مستوى معنوية ٠,٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٤٣٩ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٤-٢٠١٨ ساهمت فى تغيير الدخل القومى الإجمالى فى سنغافورة بمقدار ٨٤,٣٩% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٢٤,٤٢ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = ٣١٠١,٢٢ + ١٠١٦٩,١٩x$$
$$(٠,٢٣) \quad (١١,١٥)^{**}$$
$$R^2 = ٠,٨٤٣٩ \quad F = ١٢٤,٤٢^{**}$$

٣- تطور صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨):

ومن الجدول رقم (٣) نلاحظ عدم الإستقرار فى صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) حيث تأرجحت قيم صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -١٢,٠% و ١٤,٤%.

جدول رقم (٣) تطور صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

السنوات	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	معدل التغير السنوى %
1994	89.95	
1995	86.8	-3.5
1996	87.87	1.2
1997	90.12	2.6
1998	83.85	-7.0
1999	83.3	-0.7
2000	83.79	0.6
2001	85.58	2.1
2002	78.69	-8.1
2003	83.17	5.7
2004	87.71	5.5
2005	83.79	-4.5
2006	82.35	-1.7
2007	72.47	-12.0
2008	73.62	1.6
2009	70.17	-4.7
2010	70.15	0.0
2011	69.17	-1.4
2012	79.12	14.4
2013	76.47	-3.3
2014	73.58	-3.8
2015	73.6	0.0
2016	77.35	5.1
2017	76.78	-0.7
2018	75.56	-1.6

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الإقتصادية، (١٩٩٤-٢٠١٨)

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٢٢٢٢٧,٣٧ وهذا يعنى أنه كل عام تزداد صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة بمقدار ٢٢٢٢٧,٣٧ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٣,٩٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٩٤٩ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٤-٢٠١٨

ساهمت فى تغيير صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة بمقدار ٨٩,٤٩% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٩٥,٧٥ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

Y = -17588.6+22227.37x

(٠,٧٤-)** (١٣,٩٩)**

R^2=٠,٨٩٤٩ F= ١٩٥,٧٥**

٤- تطور واردات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨):

ومن الجدول رقم (٤) نلاحظ عدم الإستقرار فى واردات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) حيث تأرجحت قيم واردات السلع والخدمات فى سنغافورة بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -١٩,٥% و ٣٠,٨%.

جدول رقم (٤) تطور واردات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

السنوات	واردات السلع والخدمات (بالاسعار الجارية للدولار الامريكى)	معدل التغير السنوى %
1994	65003.27	
1995	70625.92	8.6
1996	77981.34	10.4
1997	91975.77	17.9
1998	110550.16	20.2
1999	144601.46	30.8
2000	154107.38	6.6
2001	155741.24	1.1
2002	125381.51	-19.5
2003	138365.19	10.4
2004	169523.91	22.5
2005	150239.84	-11.4
2006	154750.65	3.0
2007	172305.06	11.3
2008	216904.66	25.9
2009	250058.90	15.3
2010	295963.77	18.4
2011	331013.17	11.8
2012	402508.42	21.6
2013	323917.32	-19.5
2014	408629.77	26.2
2015	481550.02	17.8
2016	500994.18	4.0
2017	508781.59	1.6
2018	502465.41	-1.2

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الإقتصادية، (١٩٩٤-٢٠١٨)

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور واردات السلع والخدمات فى سنغافورة من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ١٩١٨٩,٥٤ وهذا يعنى أنه كل عام تزداد واردات السلع والخدمات فى سنغافورة بمقدار ١٩١٨٩,٥٤ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٣,٦٦ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٩٠٣ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٤-٢٠١٨ ساهمت فى تغيير واردات السلع والخدمات فى سنغافورة بمقدار ٨٩,٠٣% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٩٥,٧٥ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

Y = -9306.46+19189.54x

(٠,٤٥-) (١٣,٦٦)**

R^2=٠,٨٩٠٣ F= ١٨٦,٧١**

٥- تطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨):

ومن الجدول رقم (٥) نلاحظ عدم الإستقرار فى الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) حيث تأرجحت قيم الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة بين الزيادة والإنخفاض وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -٢٧,٧% و ٦٤,٦%.

جدول رقم (٥) تطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

السنوات	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	معدل التغير السنوى %
1994	3909.72	
1995	6003.36	53.5
1996	6328.55	5.4
1997	5990.63	-5.3
1998	11915.59	98.9
1999	14677.06	23.2
2000	15628.06	6.5
2001	14443.24	-7.6
2002	18260.02	26.4
2003	14520.55	-20.5
2004	11779.77	-18.9
2005	14472.78	22.9
2006	16228.24	12.1
2007	26706.37	64.6
2008	30121.97	12.8
2009	38006.73	26.2
2010	44115.70	16.1
2011	55482.32	25.8
2012	40140.49	-27.7
2013	45272.49	12.8
2014	62459.02	38.0
2015	72691.25	16.4
2016	65669.17	-9.7
2017	70179.81	6.9
2018	75238.39	7.2

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الإقتصادية، (١٩٩٤-٢٠١٨)

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٣٠٣٧,٨٣ وهذا يعنى أنه كل عام تزداد الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة بمقدار ٣٠٣٧,٨٣ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٣,٢١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٨٧٨٦ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٤-٢٠١٨ ساهمت فى تغيير الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) فى سنغافورة بمقدار ٨٧,٨٦%

وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٧٤,٧١ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = -8282.16+3037.83x$$

$$(٢,٤٢-) \quad (١٣,٢١)^{**}$$

$$R^2=٠,٨٧٨٦ \quad F= ١٧٤,٧١^{**}$$

$$R^2=٠,٨٩٦٠ \quad F= ١٩٨,٢٤^{*}$$

٦- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨):

ومن الجدول رقم (٦) نلاحظ عدم الإستقرار فى الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) حيث تأرجحت قيم الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -١٨,١% و ١٠,٣%.

جدول رقم (٦) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)

السنوات	الاستثمار الاجنبى المباشر (بالاسعار الجارية للدولار الأمريكى)	معدل التغير السنوى %
1994	5574.74	
1995	4887.09	-12.3
1996	2204.34	-54.9
1997	4686.31	112.6
1998	8550.17	82.4
1999	11535.27	34.9
2000	9682.13	-16.1
2001	13752.71	42.0
2002	7313.87	-46.8
2003	16577.95	126.7
2004	16484.46	-0.6
2005	15086.71	-8.5
2006	6401.97	-57.6
2007	11941.34	86.5
2008	21026.03	76.1
2009	18090.33	-14.0
2010	36923.89	104.1
2011	47733.21	29.3
2012	12200.71	-74.4
2013	23821.21	95.2
2014	55075.86	131.2
2015	48001.87	-12.8
2016	56659.40	18.0
2017	64793.18	14.4
2018	67522.99	4.2

المصدر: البنك الدولى (World bank)، مؤشرات التنمية العالمية، إحصاءات التنمية الإقتصادية، (١٩٩٤-٢٠١٨)

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة من خلال معادلة الانحدار الخطى البسيط اتضح مايلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٢٣٩١,٤٤ وهذا يعنى أنه كل عام تزداد الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة بمقدار ٢٣٩١,٤٤ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ٧,٧٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٧٢٥٠ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٤-٢٠١٨ ساهمت فى تغيير الاستثمار الأجنبي المباشر فى سنغافورة بمقدار ٧٢,٥٠% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٦٠,٦٤ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = -7627.62+2391.44x$$
$$(١.٦٧-) \quad (٧.٧٩)^{**}$$
$$R^2=٠.٧٢٥٠ \quad F= ٦٠.٦٤^{**}$$

المبحث الرابع: دور الخصخصة في التنمية المستدامه في سنغافورة

١- دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لتطور الخصخصة على الناتج المحلى الإجمالى فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤– ٢٠١٨)

المعايير الاقتصادية :

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (٧٨٩٥.٠٨) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الناتج المحلى الإجمالى (كمتغير تابع) وتطور الخصخصة (كمتغير مستقل) أى أنه كلما زاد الناتج المحلى الإجمالى زادت الصادرات من السلع والخدمات، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية.

المعايير الإحصائية :

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٣٧) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة .

٢- دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لتطور الخصخصة على إجمالى الدخل القومى فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤– ٢٠١٨)

المعايير الاقتصادية :

جاءت اشارة معامل الانحدار (٧٤٨٦.٠٥) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى الدخل القومى (كمتغير تابع) وتطور الخصخصة (كمتغير مستقل) أى أنه كلما زادت تطور الخصخصة زاد إجمالى الدخل القومى، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى لتطور الخصخصة على إجمالى الدخل القومى.

لمعايير الإحصائية :

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٣٦) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ١% وفقا، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة .

٦- دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لتطور الخصخصة على صادرات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤– ٢٠١٨)

المعايير الاقتصادية :

جاءت اشارة معامل الانحدار سالبة (١٥١٢١.١) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين تطور الخصخصة (كمتغير مستقل) والواردات من السلع والخدمات (كمتغير واردات) أى أنه كلما زادت تطور الخصخصة زادت صادرات السلع والخدمات، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر السلبى لتطور الخصخصة على صادرات السلع والخدمات.

المعايير الإحصائية :

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٦٦) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ١% وفقا، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة .

٧- دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لتطور الخصخصة على واردات السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤- ٢٠١٨)

المعايير الاقتصادية :

جاءت اشارة معامل الانحدار سالبة (-٢٧٧٨.٠٥) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين تطور الخصخصة (كمتغير مستقل) وواردات السلع والخدمات (كمتغير تابع) أى أنه كلما زادت تطور الخصخصة انخفضت واردات السلع والخدمات ، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر السلبى لتطور الخصخصة على واردات السلع والخدمات.

المعايير الإحصائية :

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٧٦) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ١% وفقا، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة .

٨- دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لتطور الخصخصة على الميزان الخارجي على السلع والخدمات فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤- ٢٠١٨)

المعايير الاقتصادية :

جاءت اشارة معامل الانحدار سالبة (-١.١٢) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية عكسية بين تطور الخصخصة (كمتغير مستقل) والميزان الخارجي على السلع والخدمات (كمتغير تابع) أى أنه كلما زادت تطور الخصخصة انخفض دين الحكومة المركزية، إجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي) ، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر السلبى لتطور الخصخصة على الميزان الخارجي على السلع والخدمات

المعايير الإحصائية :

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٥٤) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ١% وفقا، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة .

٩-دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لتطور الخصخصة على الإستثمار الأجنبى المباشر فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤- ٢٠١٨) .

المعايير الاقتصادية :

جاءت اشارة معامل الانحدار سالبة (-٠.٤٤٨) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار"ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية موجبة بين تطور الخصخصة (كمتغير مستقل) والإستثمار الأجنبى المباشر(كمتغير تابع) أى أنه كلما زاد تطور الخصخصة زاد الإستثمار الأجنبى المباشر، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى لتطور الخصخصة على الإستثمار الأجنبى المباشر.

المعايير الإحصائية :

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٥٥) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية ١% وفقا، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة .

ويمكن تلخيص نتائج تقدير تأثير العلاقة بين تطور الخصخصة على المؤشرات المالية والإقتصادية فى سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨) فى الجدول التالى

جدول (٧) نتائج تقدير تأثير العلاقة بين تطور الخصخصة على المؤشرات المالية والإقتصادية فى سنغافورة خلال الفترة من (١٩٩٤- ٢٠١٨)

المتغيرات التابعة	ثابت المعادلة	معامل الإنحدار	T المحسوبة	R	R^2	FC
١- إجمالي الناتج المحلي	٧٦٨٧٢٣.٦	٧٨٩٥.٠٨	**٣.٦٧	٠.٦٧	٠.٣٧	**١٣.٤٦
٢- إجمالى الدخل القومى	٧٣٢٦٧٧.٣	٧٤٨٦.٠٥	**٣.٥٧	٠.٥٩	٠.٣٦	**١٢.٧٢
٦- صادرات السلع والخدمات	١٤٤٦٨٢٤	١٥١٢١.١	**٤.١٧	٠.٦٦	٠.٠٤٣٠٢	**١٧.٣٧
٧- واردات السلع والخدمات	٢٥٢٩٧٩.٣	٢٧٧٩.٠٥-	٥.٥٨-	٠.٧٦	٠.٥٧٥٦	**٣١.١٩
٨- تطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات	١٧٩.٠٨	١.١٢-	**٢.٩٣-	٠.٥٤	٠.٢٩٠٦	**٩.٦١
٩- تطور الإستثمار الأجنبي المباشر	٢٥.٠٦٩-	٠.٤٤٨-	**٣.٠٢-	٠.٥٥	٠.٣٠٢٢	**٩.٠٩

المصدر: حسبت باستخدام برنامج الحاسب الالى باستخدام برنامج (SPSS20)

التوصيات:

١- إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الخصخصة وإزالة العوائق التي يمثلها القانون الحالي، ومن أهمها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات، والعمل وفق مفهوم النافذة الواحدة.

٢- إنشاء محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بقضايا الخصخصة وفق برنامج زمني محدد وبما يخفف الكلفة وسرعة الفصل بين المتخاصمين وأن تكون أحكام هذه المحاكم نافذة غير قابلة للطعن.

٣- أن تكون الهيئة العامة للاستثمار هي المخولة قانوناً لإجراء كل المعاملات المتعلقة بالخصخصة اعتباراً من التأسيس حتى بدء التشغيل والمراحل اللاحقة.

٤- على الحكومة أن تعمل على تحسين البنية الأساسية كتوسيع الطرق في المناطق الريفية والتوسيع في الطاقة الكهربائية إلى مختلف المناطق اليمنية وتطوير الأداء للطاقة الكهربائية والعمل على إيجاد مصادر بديلة للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية والرياح باعتبار الكهرباء من أهم مقومات نجاح الاستثمار.

٥- أن تعمل الحكومة على إنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة وأن الخلاف على الأراضي من أعقد مشاكل الخصخصة أي أن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الأساسية سوف يحقق عائد مجزي وتنافسي.

٦- إشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض البنية الأساسية، وهذا الأسلوب قد يساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية للمساهمة في مشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء.

٧- إعادة النظر في النظام القضائي والذي يتسم بالمماطلة والتسويف وطول التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذلك فإن القضاء في حاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة

مصادر بديلة للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية والرياح باعتبار الكهرباء من أهم مقومات نجاح الاستثمار.

٥- أن تعمل الحكومة على إنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة وأن الخلاف على الأراضي من أعقد مشاكل الخصخصة أي أن وجود المناطق الصناعية مع بنيتها الأساسية سوف يحقق عائد مجزي وتنافسي.

٦- إشراك القطاع الخاص في إنشاء بعض البنية الأساسية، وهذا الأسلوب قد يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في مشروعات البنية الأساسية مثل الكهرباء.

٧- إعادة النظر في النظام القضائي والذي يتسم بالمماطلة والتسويف وطول التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذلك فإن القضاء في حاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة المتزامن مع ابتعاده عن أي انتماء سياسي أي أن هناك ضرورة لتحديد معايير لشغل العمل في القضاء لأنه الأساس لتحقيق العدل والأمن والتنمية.

المراجع :

أولًا: المراجع باللغة العربية :

١) الطيب محمد الطيب عبد الله، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان ص ٤٢٤

٢) احمد صقر عاشور : **التحول إلى القطاع الخاص** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص١٦٦.

٣) أحمد عبد الله :الخصخصة غاية أم وسيلة ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، بيت المال بالكويت ، العدد ١٤ ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ٥٨.

٤) أحمد نور: **خصخصة الإدارة والملكية**، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٧٣ فى ١٩٩٣/٦/٧.

٥) أحمد نور، **خصخصة الادارة وخصخصة الملكية** ، مرجع سابق .

٦) اسامة مكى الكردى: **مفهوم الخوصصة ودوافعها والمعوقات التى تواجهها** ، عمان ،١٩٩٨، ص٦.

٧) الان والترز : **التحرير الاقتصادى والتخصصية** ، نظرة عامة ، بدون سنة نشر.

(١) أميرة عبد اللطيف مشهور : الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي القاهرة – مصر، الطبعة الأولى : ١٩٩١. ص١٥

٨) البنك الدولى ، **تقرير التنمية فى العالم** ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٦.

٩) البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ، ١٩٩١ ، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

١٠) المحجوب رفعت، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية ن القاهرة ١٩٧١.

١١) حازم الببلاوى : **دور الدولة فى الاقتصاد** ، دار الشروق ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٠.

١٢) خضور رسلان، المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري. ضمن أعمال الندوة الاقتصادية السورية – الألمانية الأولى، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ١٩٩٧.

١٣) سامى عفيفى حاتم : **الخبرة الدولية فى الخصخصة** ، دار العلم والطباعة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٣.

١٤) ستيف هـ. هانكى : **تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص** ، دار الشروق ، ١٩٩٠، ص٩٠.
١٥) ستيف ه، هانكى، ضرورة حقوق الملكية، مؤتمر تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.. والتنمية الإقتصادية الذى عقد فى واشنطن فى فبراير ١٩٨٦ تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (ترجمة) محمد مصطفى (القاهرة دار الشروق، ١٩٩٠) ٥١.
١٦)ستيف هانكى : **تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص** ، ترجمة : محمد مصطفى غنيم ، دار الشروق ، القاهرة ، ص ٤٤.
١٧) سعيد النجار : **التخصيصية والتصحيحيات الهيكلية** ، صندوق النقد العربى ، ١٩٨٨، ص٩٢.
١٨) صديق عفيفى: **التخصيصية واصلاح الاقتصاد المصرى – كراسات استراتيجية** ، ١٩٩١، ص ٥
١٩) صديق محمد عفيفى : **التخصصية لماذا ؟ وكيف ؟** ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٣، ص٨.
٢٠) عبد الرحمن يسرى أحمد: **مقدمة فى علم الاقتصاد الإسلامى** ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٤٩.
٢١)عوض شفيق عوض : **الخصخصة** ، طبعة أبناء رياض سلامة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٢٥.
٢٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا [الاسكوا] تقييم برامج الخصخصة فى منطقة الاسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤ ، ٥ .
٢٣)محسن الخضيرى : **الخصخصة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٣ ، ص ٤٨ .
٢٤) محمود محمد الدمرداش، الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، فرع بنى سويف كلية التجارة، ١٩٩٩) ص ص ١٣ – ١٤.
٢٥) مدحت حسانين : **التخصصية ، السياسة العربية بشأنها**، مركز بن خلدون للدراسات ، ١٩٩٥، ص٥١.
٢٦) مركز البحوث السياسية : **القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر** ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، تحرير د. أمانى قنديل ، ص ١٢.
٢٧)مصطفى حسين المتوكل: **الخصخصة خلق آفاق جديدة أمام القطاع الخاص** ، عدن،٢٠٠١،ص١
٢٨) هيلين ب . **دروس التحول إلى القطاع الخاص** ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٩٠ ص
٢٩) يسرى العطار : هيكلة المشروعات العامة قبل الخصخصة ، بحث منشور ، بيت المال ، مقدم إلى مؤتمر الكويت ، ١٩٩٨م.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية :

1- "Economics of Education: A Review"، in G. Psacharopoulos (ed.) Economics of Education Research and Studies (Oxford: Pergamon Press، 1987); and John Vaizey، The Economics of Education (London: Macmillan Press، 1973)

2- Adam Smith، *The Theory of Moral Sentiments* (Indianapolis، IN: Liberty Classics (1759) 1976)، 363-4.

3- Angel de la Fuente " Education and Economic Growth: a quick review of the evidence and some policy guidelines", Economic council of Finland, Prime Minster Office, 2006

4- D.Pndou. Scioppa, Experience of Six Countsies in the Field of privatization , 1991, p. 2.

5- De Walle, V.N; (1989), "Privatization in Developing Countries" orld Development ,Vol.,17, No.5

6- Donald McCloskey، "Writing as a Responsibility of Science: A Reply"، *Economic Inquiry* vol. 30، no. 4 (October 1992): 689-96

7- Donald McCloskey، "Writing as a Responsibility of Science: A Reply"، *Economic Inquiry* vol. 30، no. 4 (October 1992): 689-96

8- Dountith , T . (1994), "The legal techniques of Privatization

9- Dr. Padoa. Scioppa, Experience of sia coutries in the Field of Privatization Bis Review, 1991, p.2.

10- Hemming, R. and Mansoor, A.(1989), "Privatization and Public Enterprises." Occasional Paper, No., 56, IMF

11- IMF, Privatization and Public Enterprese, ***Op. Cit.***, P.13.

12- Impact, Privatization government services, 1986, p.21.

13- JHON d. Donahue. The pricatization Decision: public Ends, private Means (New York; Books Ine.. 1989) P. 171.

14- John A. Buttrick: economic development principles and patterns. London, 1996.

15- Lan as konai, The Hung arian Reform Process, **Journal of Economic,** 1986, p. 168.

16- Maureen Woodhall، Economic Aspects of Education: A Review of Research in Britain (Windsor: NFER Publishing Company Ltd.، 1972); Maureen Woodhall،

17- Michael P. todaro: Economic development. NewYork, 1999.

18- Musibau A. B. et. al. "Long-Run Relationship between Education and Economic Growth in Nigeria: Evidence from the Johansen's Cointegration Approach" presented at the regional conference on education in west Africa Dakar, 2005

19- Smith, L.D., and Thomson, A.M. (1991), The Role of Public and Private Agents in the Food and Agricultural Sectors of Developing Countries, FAO Economic and Social Development ,Paper NO. 105

20- Stein, H. (1992).De- industrialization, Adjustment, The World Bank and the Africa, World Dev. Vol.20, No.1. Ap. 83- 95.Great Britain

21- V.V. Ramuna dbam, : **Privatzation in Develooping Countries** , London, 1989, p.114.

22- Vickers , J . And Yamow , G.(1985),Privatization and the National Monopolies , Public Policy Center ,London.